**الوحدة 20:**

**وضع إطار لعملية الحصر بوجود نظام يُعمل به**

صدر في عام 2016 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو6 201.



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسب المصنف – الترخيص بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo). ويقبل المستفيدون، عند استخدام مضمون هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.

(<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>)

CC-BY-SA صور هذه النشرة لا تندرج تحت رخصة

 ولا يجوز استخدامها أو إعادة إنتاجها أو تسويقها بدون إذن مسبق من أصحاب حقوق النشر.

العنوان الأصلي Developing an inventory framework where a system is in place

صدر في عام6 201 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمكتب الميداني لليونسكو /

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف/بالمؤلفين وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

**خطة الدرس**

|  |
| --- |
| **المدة:**ساعتان ونصف**الهدف (الأهداف):**تنمية قدرة المشاركين على صياغة الأسئلة التي ستساعدهم في تحديد وتعريف عناصر التراث الثقافي غير المادي من أجل إعداد قائمة الحصر، ومن ثم ترتيب هذه الأسئلة بحسب الأولوية، مع مراعاة إطار الدولة القائم المعني بعملية الحصر.**الوصف:**تتناول هذه الوحدة المعارف والمهارات اللازمة لوضع إطار لعملية الحصر. وتبدأ المناقشة بتحليل نظام الحصر المعتمد في الدولة المعنية، مع تحديد الثغرات فيه وإضافة أسئلة تتطرق إلى نهج الحصر القائم على المجتمعات المحلية والجماعات، حسب الاقتضاء. ويقوم المشاركون خلال عملية التدريب بإجراء مقارنة بين الأشكال التقليدية لحصر التراث الثقافي غير المادي والنَّهج القائم على المجتمعات المحلية والجماعات، وبربط عملية حصر التراث الثقافي غير المادي بعملية صونه، وباقتراح مؤشرات لازمة لتحديد وتعريف عناصر التراث الثقافي غير المادي وترتيب هذه المؤشرات بحسب الأولوية. ويتناقش المشاركون بداية في مسائل تُبحث بتمعن في وحدات أخرى وهي: الأخلاقيات؛ والموافقة الحرة والمسبقة والواعية؛ وتنظيم البيانات.*الترتيب المقترح:** يختار الميسّر عنصراً أو عدة عناصر. ويدعو المشاركين إلى اقتراح أسئلة يمكن طرحها للحصول على معلومات عن العنصر/العناصر لأغراض الحصر.
* يوزّع الميسّر نسخة عن الإطار المعتمد في الدولة في مجال الحصر.
* يستعرض الميسّر الأسئلة مع المشاركين، السؤال تلو الآخر، لتقرير موضعها المناسب في نموذج الإطار.
* يمكن أن يختار الميسّر إجراء مناقشة للتفكّر في مسألة الأخلاقيات، وموافقة المجتمع المحلي، وجمع البيانات ومعالجتها.
* فضلاً عن ذلك، يمكن أن يضيف الميسّر مقارنة بين إطار الدولة القائم ونموذج الإطار المقترح في الوحدة 19.

**الوثائق الرديفة:*** إطار الدولة المعتمد لعملية الحصر
* ملاحظات الميسّر الواردة في الوحدة 19
* ورقة معدة للتوزيع في الوحدة 19
 |

ملاحظات واقتراحات

يوجد لدى بعض البلدان إطار عمل قائم لحصر التراث الثقافي غير المادي، وقامت بلدان أخرى بإعداد قوائم حصر لجوانب من الفولكلور والحياة الشعبية في المجتمع المحلي وللتراث بشكل عام، المادي وغير المادي. وفي الدول الأفريقية، توجد قوائم الحصر عادة في المتاحف الوطنية أو دور المحفوظات الوطنية، وقد تتضمن معلومات مصنفة ومفهرسة. ويمكن البدء أولاً بتحليل هذه الأطر ثم تنقيحها على ضوء مستلزمات عملية الحصر وفقاً للاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، وذلك بهدف الخروج بإطار عمل واحد لمشروعات حصر التراث الثقافي غير المادي.

ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الوحدة من حلقة العمل ليس القصد منها استبدال إطار العمل أو نظام الحصر الأوسع نطاقاً المعمول به في الدولة الطرف، لا سيما إذا كان المسؤولون عن عملية الحصر قرروا الاحتفاظ بالإجراءات والصيغ القائمة. وإنما الهدف من هذا التمرين هو أن يفهم المشاركون متطلبات إطار الحصر القائم على المجتمع المحلي الذي يعبر عن روحية الاتفاقية.

ولذلك فإن النهج المطلوب هو دفع المشاركين إلى تبادل الأفكار التي يمكن أن تغذي فيما بعد إطار الحصر قبل أن يتم اعتماده في نهاية المطاف. وسيمكنهم هذا الأمر من فهم مدى أهمية إطار الحصر، والتفاعل والتعاطي مع مكوناته حسبما يكون مناسباً لصون عنصر التراث الثقافي غير المادي. كما سيمكنهم من وضع إطار الحصر الخاص بهم في المستقبل، مولداً لديهم الإحساس بالإبداع والملكية. وينبغي للميسِّر أن يأخذ في الاعتبار الجوانب التالية في سياق مساعدته للمشاركين في وضع إطار للحصر: معارف المشاركين في حلقة العمل ومعلوماتهم بشأن التراث الثقافي غير المادي؛ ومستوى مشاركة المجتمع المحلي في عمليات الحصر السابقة والحالية؛ والمستوى الحالي لاهتمام المجتمع المحلي أو موافقته على الاضطلاع بعملية حصر تتطلب مشاركته لصون تراثه الثقافي غير المادي؛ وتوقعات المجتمع المحلي فيما يتعلق بمشاركته في عملية حصر تراثه الثقافي غير المادي والغرض من ذلك.

**الوحدة 20:**

**وضع إطار لعملية الحصر بوجود نظام يُعمل به**

**العرض السردي للميسِّر**

**الخطوة الأولى**

ينبغي للميسِّر أن يقوم كخطوة أولى باتباع الإجراء نفسه الذي اتبعه في الخطوة الأولى من الوحدة 19.

**الخطوة الثانية**

ينبغي للميسِّر أن يقوم كخطوة ثانية على نحو ما قام به في الوحدة 19، ولكن بدلاً من توزيع ومناقشة نموذج إطار العمل (الورقة المعدة للتوزيع في الوحدة 19)، يعمد الميسِّر إلى توزيع ومناقشة إطار الدولة القائم أصلا في مجال حصر التراث الثقافي غير المادي. وفي حالة استخدام الميسِّر للحاسوب مع جهاز عرض، فيمكن أن يعد مسبقاً جدولاً (على غرار الجدول الوارد في الوحدة 19، المثال رقم 2) بعمودين، يضم الأيمن فئات المعلومات المطلوبة ضمن إطار الحصر الخاص بالدولة الطرف، ويضم العمود الأيسر الأسئلة التي يقترحها المشاركون. والنتيجة هي ذاتها: مجموعة من الأسئلة الخاصة المدرجة في إطار أفرزته قائمة حصر موجودة سلفاً.

وفي سياق تنفيذ هذه الخطوة، يمكن للميسر تشجيع المشاركين على البدء بالتفكير بكيفية احترام المتطلبات الأخلاقية وموافقة المجتمع المحلي فيما يتعلق بعملية الحصر (إن لم تكن قد فعلت ذلك). وقد تم التطرق إلى هذه الجوانب بإيجاز في الوحدة 7 وبمزيد من التفاصيل في الوحدتين 21 و22. كما قد يرغب المشاركون أيضاً في طرح بعض الأسئلة الأولية بخصوص كيفية معالجة البيانات (وإنشاء مستودع للمعلومات) بعد عملية الجمع. ويرد المزيد من التفاصيل عن هذا الجانب في الوحدة 23. وقد يرغب الميسِّر في الرجوع إلى إطار العمل بعد إكمال هذه الوحدات.

# نشاط اختياري

إذا سمح الوقت، وخاصة إذا كان إطار الدولة لم يحدد بعد تحديداً نهائياً ويمكن بالتالي مراجعته وتنقيحه، يمكن لحلقة العمل أن تعقد مقارنة بين الإطارين، أي إطار الدولة ونموذج الإطار المقترح في الوحدة 19، لتحديد الأسئلة أو فئات المعلومات المدرجة في إطار الدولة وغير المدرجة في نموذج إطار العمل، أو العكس. فقوائم الحصر القديمة، على سبيل المثال، قد لا تذكر الموافقة الحرة والمسبقة والواعية للمجتمعات المحلية وحملة التقاليد. فهل يمكن إدراج هذا البند في إطار الدولة القائم أو إلحاق المعلومات الإضافية بصورة منهجية لسد الثغرات التي لم يُحسب لها حساب؟